

- ٧ - المصاريف المتعلقة بأوجه النشاط الاجتماعي والثقافي : الأسواق والمعارض ، حفلات الألعاب الرياضية ، وعمل الفنانين وغير ذلك من أوجه النشاط المشابهة .
- ٨ - مصاريف الأفلام والكتب والمطبوعات الدورية .
- ٩ - مصاريف السفر والإقامة بما في ذلك مصاريف الطلبة والمبتعثين تحت التررين .
- ١٠ - الرسوم وحقوق براءات الاختراع والعلامات التجارية والراخيص وحقوق التأليف وغير ذلك من الحقوق الماثلة .
- ١١ - التأمين وإعادة التأمين - الأقساط والتعويضات .
- ١٢ - الارتبات والمعاشات والرسوم والأجور والأتعاب .
- ١٣ - التسويات الدورية لبيانات البريد والتلغراف والتليفون .
- ١٤ - مصاريف إصلاح السفن ومصاريف النقل والتarin العادي للسفن .
- ١٥ - رسوم الموانئ .
- ١٦ - صافى الدخل الناجع من النقل الجوى وغير ذلك من وسائل المواصلات .
- ١٧ - المدفوعات الناتجة عن التعاون العلمي والفنى : تدريب المواطنين وإيصال الخبراء .
- ١٨ - الرسوم القضائية والضرائب والغرامات وغير ذلك من المصاريف المتعلقة بها .
- ١٩ - المدفوعات الأخرى التى يتلقى عليها بين البنك资料 المصرى والبنك المصرى كوريا الديمقراطية الشعبية .

(المادة ٣)

تنصيضاً لهذا الاتفاق يقوم البنك المصرى بصفته نائباً عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة بفتح حساب ، في ذاته باسم البنك المصرى كوريا الديمقراطية الشعبية بصفته نائباً عن حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كورة ، بالجهات الاستثنائية لا يخسب عليه فوائد ولا رسوم ويسمى "الحساب الكورى" .

تقيد في الجانب الدائن من هذا الحساب جمع المدفوعات بالارية المذكورة في المادة ٢ المشار إليها بحاليه والتي تجرى من الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين المقيدين في الجمهورية العربية المتحدة لصالح الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين المقيدين في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وذلك بما في ذلك المصاريف المتعلقة بالدين منه جميع المدفوعات بالارية المذكورة في المادة ٢ المشار إليها بحاله التي تجرى من الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين المقيدين في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لصالح الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين المقيدين في الجمهورية العربية المتحدة .

وتنهى المدفوعات التي تجرى عن طريق "الحساب الكورى" بتأمله المدفوعات بالعملات الحرة القابلة للتحويل من جميع الوجود .

وزارة الخارجية قرار

نائب وزير الخارجية
بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٣ بشأن الموافقة على اتفاق الدفع المعقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتاريخ ٢١٦/٢/١٩٦٣ .

قررت :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق الدفع المعقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتاريخ ٢١٦/٢/١٩٦٣ ويعمل به اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق الصديق عليه وهو تاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

حسين ذوالفقار صبرى

اتفاق دفع

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يقصد تيسير وتنظيم أداء المدفوعات المباشرة بين البلدين على أساس المساواة والتنمية المتباينة فقد اتفقا على ما يأتى :

(المادة ١)

تم المدفوعات الجازية بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين المقيدين في الجمهورية العربية المتحدة وبين الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين المقيدين في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية طبقاً لتصویص هذا الاتفاق ووفقاً لقوانين ولوائح رقابة النقد المعمول بها في البلدين . ولا يسرى هذا الاتفاق على دفع رسوم قناة السويس التي يستمر إجراؤها خارج الحساب المذكور في المادة ٢ بعملات قابلة للتحويل طبقاً لما تنص عليه لوائح رقابة النقد المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة .

(المادة ٢)

تنتسب المدفوعات التالية مدفوعات جارية :

- ١ - المدفوعات للإضائاف المتباينة بين البلدين وكافة المصاريف المتعلقة بها مثل التأمين والتأمين وغير ذلك من المصاريف الطارئة .
- ٢ - المدفوعات المتعلقة بعمليات التراخيص في كل البلدين .
- ٣ - الرسوم المصرفية والسلعات الخ .
- ٤ - تفقات السفارات والقنصليات التابعة لكلا البلدين .
- ٥ - الرسوم القنصلية .
- ٦ - التفقات المتعلقة بالتبادل الحكومي والتجاري وغير ذلك من أنواع التبادل أو الوفود التابعة لكلا البلدين .

(المادة ٩)

تنفذ العقود المبرمة خلال مريان هذا الاتفاق حتى بعد تاريخ انتهاءه طبقاً للشروط الواردة فيه .

(المادة ١٠)

في حالة انتهاء العمل بهذا الاتفاق يتم تسوية الرصيد القائم في الحساب المشار إليه في المادة (٣) وذلك بتوسيع بضائع أو بإجراء مدفوعات جارية وفقاً لأحكام هذا الاتفاق : ويسدد الطرف المدين الرصيد الذي قد يتحقق بعد انتهاء ستة أشهر من تاريخ نهاية العمل بهذا الاتفاق بناء على طلب الطرف الدائن بالبنوك الاسترالية أو بأى عملية حرة قابلة للتحويل .

(المادة ١١)

يقوم البنك المركزي المصري والبنك المركزي للجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالاتفاق فيما بينهما على وضع الترتيبات الفنية الازمة لسير العمل بهذه الاتفاق سيراً متظماً

(المادة ١٢)

تم التعديلات والإضافات لهذا الاتفاق كتابة بناء على اتفاق متبادل بين الطرفين المتعاقدين .

(المادة ١٣)

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول بصفة مؤقتة بعد ٣٠ يوماً من تاريخ توقيمه بصفة دائمة من تاريخ تبادل الوثائق التي ثبتت أنه قد تمت الموافقة عليه طبقاً للإجراءات الدستورية المتبعة في بلدي الطرفين المتعاقدين .

(المادة ١٤)

يظل هذا الاتفاق نافذ المفعول لمدة سنة واحدة ويجدد تلقائياً لفترات أخرى كل منها سنة واحدة مالم يخطر أى من الطرفين الطرف الآخر بغير ذلك ذاته قبل تاريخ انتهاء العمل به بمدة ٩٠ يوماً .

وتأكيداً لذلك وقع الممثلون المعتمدون من حكومتيهما على هذا الاتفاق . حرر من نسختين باللغات العربية والkorية والإنجليزية وتهب النصوص الثلاث ذات صفة رسمية ، وتم التوقيع عليها في اليوم السادس عشر من شهر فبراير سنة ١٩٦٣

وفي حالة لبام خلاف في الرأي بشأن التفسير يعتبر النص الإنجليزى رسمياً من حكومة
الجمهورية العربية المتحدة

(المادة ٤)

يمكن أن يظهر "الحساب الكوري" المشار إليه في المادة ٣ رصيداً مديينا لا يتجاوز (خمسين ألف من الجنيهات الاسترالية) . وتجري تسوية أي تجاوز للحد السالف الذكر خلال ٣٠ يوماً بالبنوك الاسترالية أو بأى عملية أخرى قابلة للتحويل قبلها إلخان الدائن .

(المادة ٥)

تقوم جميع المبالغ الواردة في العقود والفاواتير المتعلقة بالتجارة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكذلك مستندات وأوامر الدفع بين البلدين بالبنوك الاسترالية .

(المادة ٦)

يموز أيضاً أداء المدفوعات الخارجية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأى عملية قابلة للتحويل خارج المساب المفتوح بمقدار المدة (٣) من هذا الاتفاق .

(المادة ٧)

في حالة تغيير سعر تبادل الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب وهي في الوقت الحاضر ٢,٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الحالى لكل جنيه استرليني واحد يعدل رصيد الحساب المفتوح بالبنوك الاسترالية المشار إليه في المادة (٣) سافة الذهب الذي في تاريخ التغيير بحيث تظل قيمته بالنسبة للذهب كما هي .

كذلك يجري تعديل حد المديونية المشار إليه في المادة ٤ بنفس الطريقة .

(المادة ٨)

يتم العمل باتفاق الدفع المبرم في ١٢/١٠/١٩٥٧ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وذلك في تاريخ سريان العمل بهذه الاتفاق .

يعاد تقويم الرصيد القائم بالبنوك المصرية في "الحساب الكوري" المفتوح وفقاً لاتفاق الدفع المبرم في ١٢/١٠/١٩٥٧ بين الجنيهات الاسترالية على أساس ما يحتويه كل من الجنيه المصري والجنيه الاسترليني من ذهب (وهي في الوقت الحاضر ٢,٥٥١٨٧ و ٢,٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الصافى على التوالى) ويكون في يوم العمل بهذه الاتفاق إلى الحساب المشار إليه في المادة ٣ من الاتفاق المذكور .

تم تسوية أرصدة العقود القائمة التي تم إبرامها قبل العمل بهذه الاتفاق بين المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة والمقيمين في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالبنوك الاسترالية المساوية عن طريق المساب المترالى في المادة (٣) ويعاد تقويم المبالغ التي تدفع بالبنوك المصرية بموجب هذه العقود بالبنوك الاسترالية على نفس الأساس الموضح في الفقرة السابقة .